المحاضرة الرابعة: الإرث التقليدي للدراسات الأمنية:

أولا: الأمن في التيارات المثالية.

تمثل المدرسة المثالية اتجاها عريقا في دراسة العلاقات الدولية بشكل عام حيث تجد جذورها في فكر الفلاسفة اليونانيين، كما انتشرت تحليلاتها بكثرة عقب الحرب العالمية الأولى عبر اجتهادات ليونارد وولف Leonard Woolf في 1916 وألفرد زيمرن Alfred Zimern 1934، لتتأكد بمؤازرة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن Woodrow WILSON لها عبر مبادئه الأربعة عشر المشهورة في أدبيات العلاقات الدولية؛ وهي المرحلة التي شهدت حملة تبسيط السياسة الدولية وجعلها في متناول العامة من الناس، نتيجة ازدياد الشعور العالمي ببشاعة الحرب وحجم دمارها، وأن من مسبباتها الأساسية الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات بعض الدول والتحالفات التي كانت تعقد آنذاك.

تمثل المنطلق الأخلاقي الذي انطلقت منه المدرسة في رفض بشاعة الحرب لبناء عالم أفضل وخال من النزاعات، حيث انطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية تربط الأمن بمفهومي الحرب والسلام، وانصبّت فرضياتها حول مفاهيم وأدوار الفرد والرأي العام والبشرية في صيانة الأمن العالمي؛ إذ اعتبرت أن السلوكات العدوانية المهددة للأمن مصدرها البيئة العدائية، وأن القضاء على ظاهرة الحرب يتم عبر التأثير في هذا المحيط، أي إنشاء منظمات دولية وقانون دولي؛ كما تعتدّ بالفرد كمستوى رئيسي للتحليل من خلال اعتبار الضمير الإنساني حكما أعلى في القضايا الأخلاقية التي تستوعب مفهوم العقلانية، فالمصير الإنساني يستجيب لما يتوصل إليه العقل، ويمكن التأثير على العقل والطبيعة البشرية والرأي العام عبر التركيز على العلم والثقافة والمعرفة، وحيث أن مسلمة انسجام المصالح تقتضي أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد وطنيا ودوليا للتوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وكل هذه المنطلقات الفلسفية تهدف إلى إحلال السلام ونزع مسببات الحرب.

وقد تفرّعت المدرسة المثالية إلى مجالات متعددة كدراسات القانون الدولي والمنظمات الدولية، نزع السلاح، الأمن الدولي، الحكومة العالمية، والنظام الدولي، والتي تهدف في المحصلة إلى إقامة الأمن والسلم بدل الحروب والنزاعات.

حيث برزت إسهامات جيمس برايليJames Leslie Brierly وكلايد إيقلتونClyde Eagleton وتشارلز فانويك Charles Henry Van Wyck وبيتمان بوتر Pitman B. Potter ولاسا أوبنهايم Lassa Francis Lawrence Oppenheim في القانون الدولي والمنظمات الدولية كسبيل لتنظيم العلاقات السلمية الدولية التي تحفظ أمن الجميع، وهي الإجتهادات التي تعززت بإقامة عصبة الأمم وكذا ميثاق بريان كيلوغ 1928 Briand-Kellogg (معاهدة تجريم الحرب) ومبادئ ويلسون؛ كما برزت الإسهامات الفكرية لجيريمي بنتام Jeremy Bentham وجيمس ميل James Mill في التركيز على المقاييس الأخلاقية المطلقة ودور الرأي العام العالمي في صياغة وصيانة السلام العالمي، حيث توصّل إيمانويل كانط Emmanuel KANT وجان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau إلى أن الحروب نتيجة إدراك الأفراد الذين يتصرّفون حسب مصلحتهم، أما الحكومات الجمهورية فهي تأخذ بمصالح شعوبها.

كما برزت إسهامات إراسم Érasme de Rotterdam (Desiderius Erasmus Roterodamus) وإيمريك كروشيه Émeric Crucé (Émeric de la Croix)، سولي Maurice de SULLY، بن William PENN، كانط، غرانفيل كلارك clark grenville ولويس شون Louis B. Sohn في بلورة مفهوم الحكومة العالمية، حيث يشتركون في القول بأن إقامة فدرالية عالمية فوق قومية كفيل بإحلال الأمن والسلم والقضاء على عناصر الفوضى في العالم، لأجل ذلك يعتبر مدخل النظام الدولي عبر رواده جون بورتون John BURTON ومورتن كابلانMorton KAPLAN ومارسيل ميرل Marcel MERLE ويوهان غالتونغ Johan GALTUNG مرحلة انتقالية في سبيل إرساء سلطة دولية موحدة.

وقد شكلت من جهة أخرى فكرة انسجام المصالح harmony of interests بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أساس اهتمامات آدم سميث الذي دعى إلى تحرير الحواجز الجمركية وعدم تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي لأن اليد الخفية هي التي توفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهي الأفكار التي طوّرها أميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni ودافيد ميتراني David Mitrany وإرنست هاس Ernst B. Haas وطوماس ريس Thomas Risse وفيرالي Michel Virally في البحث في سبل إيجاد ميكانيزمات وظيفية دولية بنقل الصلاحيات إلى المنظمات الإندماجية والإنتقال من عالم الدول إلى دولة العالم، ويتم عبر تكثيف الروابط والتعاون بين الأمم بغية الإنقاص التدريجي من سيادة الدول ومنه القضاء التدريجي على ظاهرة الصراع بينها، ويتحقق حينذاك الأمن والسلم الدوليين.

ارتكزت النظرة المثالية للأمن على الدعوة إلى إقامة مجتمع دولي مستند على القانون والمؤسسات كأسلوب لمنع أو ضبط استخدام القوة، حيث يبلور المثاليون أسلوب عمل يرتكز على

ضرورة تفادي الحرب وحل الخلافات بالطرق السلمية، السياسية والقانونية، لاسيما آلية التحكيم الدولي.

ازدادت الفجوة في ثلاثينيات القرن العشرين بين المدرسة المثالية والواقع السياسي الدولي الذي كان تميّز بالغزو الياباني لمنشوريا عام 1931 والإيطالي لأثيوبيا عام 1935 وصعود النازية في ألمانيا واصطدم بنشوب الحرب العالمية الثانية الذي قلّص من تأثيرها الأكاديمي في تفسير الأمن الدولي نتيجة فشل نظام عصبة الأمم وانحسار نظام الأمن الجماعي وظهور بعض الانتقادات التي رأت أن الاتجاه المثالي كان يهدف لخدمة أهداف الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى والوضع الدولي الذي أفرزته، حيث عجزت تحليلاتها في فهم الأسباب التي تدفع بالدول لانتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية.

لكن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مثلت فرصة تحليلية للمقاربات المعيارية عن طريق انتعاش التحليل القانوني والسياسي عبر كتابات سول ماندلوفيتز Saul H. Mendlowitz منذ 1991 وريتشارد فلاك richard flak منذ 1995 الذين رأوا أن تحقيق الأمن الدولي يرتبط بإقامة حكومة عالمية تستند على هيئة الأمم المتحدة والإرتكاز على مفهوم أنسنة الأمن، أي الدفاع مجددا على الفرد كمستوى تحليل للأمن الدولي.

ثانيا: الأمن من منظور المذهب الاستراتيجي:

مثلت قضيتا السلم والحرب جوهر القضايا الأمنية في اجتهادات الإستراتيجيين، وشكلتا مضمون العلاقات الدولية لأنهما واكبتا قيام الدول وتطورها وارتبطتا بمصير الدول والأمم، ومع تطور الفنون والعلوم الحربية برز ما سمي "فن الاستراتيجيات" وجرت محاولات لوضع نظريات في الحرب كما في السلم، وقد برزت نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية كآلية للحفاظ على السلم، لأجل ذلك اعتبر النقاش الأمني جزءا من دراسة الحرب.

لأجل ذلك، تركزت اهتمامات الإستراتيجيين على دراسة الحرب بطريقة عملية في سياق الإهتمام بالفعل العسكري وفق منطق ميداني (praxiologique)، والذي يتضمن الدراسة التحليلية لنجاعة الفعل العسكري (l'action) بالتركيز على الأسس القاعدية المتحكمة فيه ومدى تحقيقه الأهداف المرجوة من استخدامه، دون الإكثرات بمشروعية هذا الفعل أو طبيعته أو وظائفه.

تميّز الفكر السياسي الغربي بتبرير الحرب واعتبارها حالة طبيعية إلى غاية القرن العشرين، أين اعتبر ريمون آرون Raymond Aron أن الحرب هي "عمل من أعمال العنف نستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا"، حيث أصبحت الحرب وفق هذا التعريف وسيلة سياسية أو هدفا سياسيا تبرر الإرادة الذاتية اللجوء إليها، وهو المنحى الذي مهّد لاعتماد فكرة القوة مفهوما أساسيا من مفاهيم العلاقات الدولية.

على ذلك يمكن اعتبار الحرب التصادم الفعلي بواسطة العنف المسلح حسما لتناقضات جذريةلم يعد يجري معها استخدام الأساليب الأكثر أو أقل تطرف، ومن هنا فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية، أي أن الحرب تقع عندما تفشل الأساليب السياسية في حل التناقضات بين الدول.

وتتعدد النظريات الاجتماعية التي تفسر نشوء الحرب منطلقة من اعتبارات بيولوجية وسلوكية ونفسية، تتمحور حول دوافع العدوان واستخدام القوة من قبل الفرد والمجتمع والدولة حيث أن النظرية البيولوجية المستمدة من أفكار داروين Charles Robert Darwin ترى أن المجتمع البشري ينمو ويتطور من خلال الصراع أو المنافسة، توخيا لبقاء الأقوى شأنه في ذلك شأن الكائنات الحية، وتذهب هذه النظرية إلى اعتبار الحرب ظاهرة طبيعية للتطور الحضاري حيث يتقدم الأقوى ويتراجع الأضعف المعرض للزوال؛ كما تقوم النظرية الاقتصادية للحرب على فرضية مفادها أن الاستعداد للحرب يساهم في تطوير القطاع الصناعي للدولة وخصوصا في ميدان الصناعات العسكرية.

تقوم نظرية الأمن القومي وفق المذهب الاستراتيجي على دعم قوة الدولة بما يحافظ على سيادتها واستقلالها ويمكّنها من المحافظة على كيانها القومي وسلامة أراضيها؛ ويجدر التمييز بين الأمن القومي للدول الكبرى والأمن القومي للدول الصغرى، فالدولة الكبرى تسعى للمحافظة على قوتها ونفوذها الدوليين بينما تكتفي الدول الصغرى بحماية كيانها الوطني واستقلالها من غير أهداف توسعية وطموحات دولية واسعة؛ ويمكن القول بصفة عامة أن تحقيق الأمن وفق هذه النظرية يستند إلى أسلوبين:

- **الأمن من خلال الصراع**، ويعتبر هذا الأسلوب عماد المذهب الإستراتيجي، حيث يدافع القائلون بتحقيق الأمن من خلال الصراع عن سياسة القوة في العلاقات الدولية ويستندون غالبا إلى نظرية توازن القوى.

- **الأمن من خلال التعاون**، يعتبر فريق آخر من الباحثين أن التعاون المشترك أسلوب ناجح لتحقيق الأمن القومي ومعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية.

وتعرف الاستراتيجية العسكرية تقليديا أنها فن استخدام القوى العسكرية للوصول إلى نتائج حددتها السياسة، وهو التعريف الذي اعتمده ليدل هارت sir Basil Henry Liddell Hart عام 1939م وهو لا يختلف عن تعريفي كلاوزفيتز Carl von Clausewitz ثم ريمون آرون بعد ذلك، والذي تبناه بشكل حرفي تقريبا.

ثم تبنّى المذهب الإستراتيجي مفهوم الاستراتيجية الكبرى في الإجتهادات الأنجلو-سكسونية مع منتصف القرن العشرين، حيث يعرفها ليدل هارت في كتابه "استراتيجي" على أنها سياسة الحرب التي تستهدف تنظيم وإدارة كل موارد الأمة أو تحالف ما من أجل الوصول إلى هدف سياسي للحرب، أي "الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى" في محاولة للفصل بين الفعل السياسي والفعل العسكري، بينما يفضل الأمريكيون الحديث عن استراتيجية قومية منقسمة إلى استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الأمن العسكري، تتعلق الأولى بالاستراتيجية الكبرى، بينما تعتبر المسائل العسكرية وحيدة، وتختلف بشكل كبير عن الفعاليات المدنية.

امتلكت الاستراتيجية قضايا ومجالات عسكرية منها التاريخ العسكري والجغرافيا العسكرية، وتمتعت تاريخيا بامتلاك العسكريين الذين كتبوا في مجال الاستراتيجية لشبكة من المعلومات والقواعد التعليمية ودور النشر التابعة لهم، وهي الخصوصية التي أوصلت إلى مجموعة من المفاهيم الاستراتيجية والتي تنتمي وفق الكثير من المراقبين إلى الفرضية نفسها المؤدية إلى الفصل الجذري بين مجالي السلم والحرب، ومن ثمة السيطرة الكاملة للعسكريين على الميدان العملياتي وعدم التدخل العسكري في الحياة المدنية.

وهكذا تبلور هذا المفهوم القائم على أساس القوة العسكرية واستخدام القوات المسلحة لمنع التهديد الخارجي للأمن في المدرسة الاستراتيجية التقليدية، إبان الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية، التي عكست تطورا جديدا في المفهوم نشأ إلى جانب القوة العسكرية على أساس العلاقات المتبادلة بين الدول، والتي شكلت قوة سياسية عملت على تسييس المفهوم العسكري للقوة، إذ يرى أصحاب هذه المدرسة أن الجانب العسكري هو العامل الأساسي في عملية بناء القدرة أو الأكثر أهمية وحسما في تحقيق الأمن، ومن هؤلاء والتر ليبمان Walter lippman في كتابه "السياسة

الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية"، والذي يرى فيه أن الأمن الوطني هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية وينطلق كل من بيركوويتز Morton Berkowitz وبوك P.G Bock من أن الأمن هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، فجوهر الأمن في المذهب الاستراتيجي يقوم على أساس القوة العسكرية كاستراتيجية تتحقق بمقتضاها سيادة الدولة، والتي بها تتغلب على كافة التهديدات الخارجية.